



ورشة العمل الإقليمية حول تنفيذ التصنيف الخليجي (الوطني) للأنشطة الاقتصادية في السجلات الإدارية والإنتاج الإحصائي

14-13 أكتوبر 2019م

مسقط - سلطنة عُمان

تشكل رموز التصنيف الصناعي الدولي الموحد جزءاً لا يتجزأ من تصميم المسوح والبيانات الإدارية. لذا فإن تغييرها يتطلب مراجعة طريقة جمع واحتساب ونشر البيانات.

تعتمد جودة وقابلية المقارنة للبيانات والإحصاءات المنتجة حسب التصنيف الصناعي الدولي الموحد إلى حد كبير على صحة الرموز المخصصة للوحدات، والتي تعتمد بدورها على المعلومات المتاحة لتحديدها وعلى الأدوات والإجراءات المستخدمة.

بناءً على الخطة الاستراتيجية للعمل الإحصائي المشترك للفترة (2015-2020م)، تقوم الأجهزة الإحصائية الوطنية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالانتقال إلى التنيح الرابع للتصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية أو صيغته الوطنية أو الخليجية بحلول نهاية العام 2016م.

يُنَفَّذ الانتقال إلى التنيح الرابع للتصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية أو صيغته الوطنية أو الخليجية وفقاً للمراحل المتمثلة في تطبيقه في الأطر الإحصائية وسجل الأعمال والوزارات والهيئات الحكومية كالمبديات ووزارة التجارة والصناعة ووزارة القوى العاملة، وفي المسوح الإحصائية (الاقتصادية، والاجتماعية، والسكانية، والبيئية)، والمؤشرات قصيرة المدى، والحسابات القومية، وفي إجراء تقديرات السلاسل الزمنية للفترات السابقة.

أولاً: مقدمة

اعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في العام 2006م، الصيغة الأخيرة للتنقيح الرابع للتصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، وأوصى بأن تعتمد الدول الأعضاء في أقرب وقت ممكن، مع إدخال التعديلات اللازمة التي تلي المتطلبات الوطنية دون الإخلال بإطار التصنيف. ومقارنة بالتصنيف السابقة، يشمل هذا التنقيح الرابع عدداً أكبر من فئات المستويات العليا، كما عرض بيانات أكثر تفصيلاً عن تصنيف النشاط الاقتصادي، وتضمن مفاهيم جديدة مثل الفصول الجديدة التي تركز على المعلومات والاتصالات والأنشطة البيئية، وتم إنشاء شعبة منفصلة لخدمات الدعم. وبشكل عام، فإن التصنيف المنقح يركز أكثر على أنشطة الخدمات.

وقد استخدمت دول مجلس التعاون دول الخليج العربية التنقيح الرابع للتصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية كدليل لوضع تصنيف أنشطتها الإقليمية والوطنية. ومن ثم، فقد وضع المركز الإحصائي الخليجي تصنيفاً خليجياً للصناعة استناداً إلى هذا التنقيح، كما وضعت كل من الهيئة العامة للإحصاء بالمملكة العربية السعودية والمركز الوطني للإحصاء والمعلومات بسلطنة عمان ووزارة الاقتصاد بدولة الإمارات العربية المتحدة تصنيف وطني للصناعة استناداً إلى التنقيح نفسه.

ويعتبر هذان التصنيفان أكثر تفصيلاً من التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، إذ أنه تمت إضافة حدّين للتصنيف الدولي في شكل فروع وصناعات. ويعكس حجم وعدد الفروع والصناعات طبقاً لأهميتها في اقتصاد دول مجلس التعاون دول الخليج العربية، وهي إضافة دقيقة من الناحية المعرفية وتتسم بالوضوح والاستدامة، لذا يتيسر لمسؤول الترميز تحديد الصناعة ذات الصلة بأي تصنيف للنشاط الاقتصادي. وختاماً، تحافظ هذه التصنيفات على مبدأ تجانس الأنشطة داخل الصناعة الواحدة.

يؤدي إدخال أي تصنيف جديد إلى حدوث انقطاعات رئيسة في النواتج الإحصائية التي تحتاج إلى إدارة دقيقة. ويستخدم التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية على نطاق واسع في تصنيف البيانات حسب نوع النشاط الاقتصادي في مجالات الإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية، مثل الإحصاءات المتعلقة بالحسابات القومية وديموغرافيا المنشآت والعمالة وغيرها. وفي هذا الشأن، وإلى حد كبير يتحدد مدى نجاح التغيير للتصنيف الجديد حسب جودة تنفيذ الرموز الجديدة في سجل الأعمال الإحصائية.

ومن ثم، فإن الانتقال إلى التنقيح الرابع للتصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية أو صيغته الوطنية أو الخليجية يُعد عملية معقدة تحتاج لموارد مكثفة، كما يتطلب تنفيذ التصنيف الجديد مستوى عالٍ من التنسيق داخل الجهاز الإحصاء الوطني، وفيما بين الجهاز الإحصائي والجهات والهيئات العامة المسؤولة عن السجلات الإدارية للشركات والسجلات التجارية. ويتمثل التحدي الرئيس الذي يواجه الجهاز الإحصاء الوطني والجهات الحكومية الأخرى في التنفيذ المتزامن للنسخة الجديدة من التصنيف في كل من النظام الإحصائي وفي السجلات الإدارية، ويستلزم هذا التنفيذ المتزامن تخطيطاً جيداً وتنفيذاً موثقاً.

وبناء على ذلك، ينظم المركز الإحصائي الخليجي ورشة العمل حول تنفيذ التصنيف الخليجي أو الوطني للأنشطة الاقتصادية المعتمد على التصنيف الدولي - التنقيح الرابع في الإنتاج الإحصائي والسجلات الإدارية. وتسعى هذه الورشة إلى طرح ومناقشة أفضل الممارسات التي يمكن اعتمادها من قبل الأجهزة الإحصائية الوطنية لدول مجلس التعاون دول الخليج العربية. كما ستتيح الورشة الفرصة لعرض ومناقشة التقدم والتطور المحرز فيما يتعلق بتنفيذ التنقيح الرابع للتصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية أو صيغته الوطنية أو الخليجية، بالإضافة إلى تبادل الأساليب والممارسات الجيدة بين الخبراء في المجالات المختلفة (الأجهزة الإحصائية والمنظمات الدولية والجهات الحكومية).

ثانياً: أهداف الورشة

تهدف ورشة العمل إلى دعم الأجهزة الإحصائية الوطنية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في تطبيق التصنيف والمعايير الدولية، من خلال بناء وتطوير قدرات وكفاءة العاملين لديها في تنفيذ التصنيف الإحصائية، وخاصة التنقيح الرابع للتصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية أو صيغته الوطنية أو الخليجية. وتمثل الأهداف الرئيسة للورشة فيما يلي:

- التعريف بألية إعداد وتحديث التصنيف الخليجي أو الوطني للأنشطة الاقتصادية المعتمد على التصنيف الدولي - التنقيح الرابع وكيفية تطبيقه.
- دور الأجهزة الإحصائية الوطنية في تطوير وتحديث تصنيفها الوطنية للأنشطة الاقتصادية والإشراف على تنفيذها في السجلات الإدارية.
- كيفية التنسيق بين إدارات الأجهزة الإحصائية والعمل كفريق من أجل تنفيذ سليم للتصنيف الجديد للأنشطة الاقتصادية في الإنتاج الإحصائي (جمع البيانات، وإنتاج المخرجات، وإجراء المسوح الإحصائية وإجراء التحليل الرجعي للإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية)
- تعزيز قدرات العاملين في الأجهزة الإحصائية وخاصة الإحصاءات الاقتصادية على استخدام وتطبيق التنقيح الرابع للتصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية أو صيغته الوطنية أو الخليجية، والتعرف على ممارستهم.

ثالثاً: المخرجات المتوقعة

تساهم ورشة العمل في فهم واضح وإمام بتحديات والقضايا المتعلقة بتنفيذ التصنيف الخليجي أو الوطني للأنشطة الاقتصادية المعتمد على التصنيف الدولي - التنقيح الرابع في الإنتاج الإحصائي والسجلات الإدارية (المسوح، والدراسات، والبيانات والسجلات الإدارية)، وكيفية التعامل معها، بالإضافة إلى معرفة فوائد التطبيق الناجح للتصنيف الوطني للأنشطة الاقتصادية المعتمد على التصنيف الدولي - التنقيح الرابع.

رابعاً: التنظيم

يقوم المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بتنظيم ورشة العمل الإقليمية حول تنفيذ التصنيف الخليجي للأنشطة الاقتصادية في السجلات الإدارية والإنتاج الإحصائي. وستعقد الورشة في مقر المركز في مدينة مسقط بسلطنة عُمان. وتضم ورشة العمل مجموعة متنوعة من الأنشطة مثل العروض المرئية والمناقشات، بالإضافة إلى تجارب الدول العملية. وستكون الورشة باللغة العربية.

خامساً: المستهدفون

تستهدف الورشة جميع العاملين في الأجهزة الإحصائية الوطنية المعنيين بالتصنيف الإحصائية، بالإضافة إلى العاملين في الجهات المصدرة المعنية بإحصاءات العمل كالتالي:

- العاملون في إنتاج وتحليل ونشر الإحصاءات الاقتصادية في الأجهزة الإحصائية الوطنية.
- العاملون بتطبيق تصنيف الأنشطة الاقتصادية في الأجهزة الإحصائية الوطنية.

- العاملون بتطبيق تصانيف الأنشطة الاقتصادية في الجهات المصدرية مثل وزارات التجارة والصناعة والبلديات ووزارات العمل وسجل القوى العاملة، والجهات التي لها علاقة بالإحصاءات الاقتصادية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

سادساً: التحضير والاستعداد

يتعين على المشاركين في ورشة العمل التحضير واتخاذ الاستعدادات التالية:-

- الاطلاع على الورقة التعريفية لورشة العمل الإقليمية حول تنفيذ التصنيف الخليجي للأنشطة الاقتصادية في السجلات الإدارية والإنتاج الإحصائي.
- إعداد عرض موجز حول تنفيذ التصنيف الخليجي أو الوطني للأنشطة الاقتصادية المعتمد على التصنيف الدولي - التنقيح الرابع (ISIC4) في السجلات الإدارية والإنتاج الإحصائي، وإرسالها إلى المركز الإحصائي الخليجي قبل أسبوعين (إن أمكن) من موعد انعقاد ورشة العمل.
- الاطلاع على الورقة الفنية "تنفيذ التصنيف الخليجي أو الوطني للأنشطة الاقتصادية المعتمد على التصنيف الدولي - التنقيح الرابع (ISIC4) في السجلات الإدارية: القضايا والتحديات" المتوفرة على الموقع الإلكتروني للمركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية <https://www.gccstat.org/images/gccstat/docman/Standards/guide.pdf>
- الاطلاع على الدليل "التوجيهات المتعلقة بتكليف وإعادة ترميز سجلات الأعمال التجارية" المتوفر على الموقع الإلكتروني للمركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية <https://www.gccstat.org/images/gccstat/docman/Standards/111-gcc-business-records.pdf>
- الاطلاع على "الدليل الموحد لتصنيف الأنشطة الاقتصادية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، التنقيح الثاني" المتوفر على الموقع الإلكتروني للمركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية <https://www.gccstat.org/images/gccstat/docman/Standards/201-classification.pdf>

سابعاً: المتحدثون

الأستاذ/ فوزي الطرخاني

خبير التصانيف والمنهجيات وجودة البيانات في المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

يعمل في عمله الحالي منذ نوفمبر 2014م. لديه الخبرة في تطبيق التصانيف والمعايير والأساليب الإحصائية المعاصرة وتعزيز القدرات الإحصائية. ويُعد السيد فوزي مسؤولاً عن وضع ميثاق ممارسة العمل الإحصائي والتنسيق مع الدول الأعضاء لإعداد "دليل الأنشطة الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي العربية". كما سبق له إعداد عدد من المبادئ التوجيهية وأدلة التدريب منها: "المبادئ التوجيهية بشأن تكليف إعادة الترميز في التصنيف الصناعي في سجل الأعمال الإحصائي" و"إطار جودة البيانات للإحصاءات الرسمية في دول مجلس التعاون الخليجي العربية" و"هيكل وتوصيات إعداد تقارير الجودة في إحصاءات مجلس التعاون لدول الخليج العربية". كما يقدم الدورات التدريبية والمساعداً الفنية المتعلقة بالتصنيفات وضمان الجودة في مراكز الإحصاء بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. شغل العديد من المناصب في مركز الإحصاء الكندي، حيث ترأس العديد من برامج الإحصاءات الرسمية. كما شغل منصب مستشار إحصاءات الأسعار في لجنة قياس الأسعار، وهي هيئة تهدف إلى

تطوير وتنفيذ المعايير والأساليب المعتمدة دولياً. وباعتباره مستشاراً لإحصاءات الأسعار في صندوق النقد الدولي، فقد قدم حلقة عمل عن إحصاءات الأسعار لمركز المساعدة الفنية الإقليمي التابع لصندوق النقد الدولي في عام 2013م. وخلال الفترة من 2004-2006، مثل مركز الإحصاء الكندي في فرقة عمل مشتركة بين الإدارات بشأن البنية التحتية العامة في كندا، وهي مبادرة تبلغ قيمتها 1.3 مليون دولار تهدف لمعالجة الثغرات المختلفة في البيانات، ومعالجة المسائل البحثية الرئيسية بشأن دور البنية التحتية العامة في الاقتصاد الكندي. كما كتب العديد من المقالات المهنية في مجموعة واسعة من الموضوعات والتي نُشرت في المجلات الاقتصادية الرائدة مثل مجلة الدراسات الاقتصادية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومجلة السياسة العامة الكندية، ومجلة الواقع الاقتصادي (Actualité économique)، والدورية الشهرية للعمل، والمجلة الكندية لبحوث السياسات، ووجهات النظر في دخل العمل، ومجلة أوراق جنيف بشأن المخاطر والتأمين - القضايا والممارسات. كما أنه محلل مالي دولي معتمد منذ عام 2002م، ويحمل درجة الماجستير في الاقتصاد من جامعة مونترال الكندية.

ثامناً: معلومات التواصل

للاستفسارات وللمزيد من المعلومات حول الأمور الفنية المتعلقة بالورشة، يرجى التواصل مع :

- الأستاذ/ فوزي الطرخاني - خبير تصانيف ومعايير وجودة البيانات - المركز الإحصائي الخليجي
هاتف المكتب +96824346472
بريد إلكتروني FTarkhani@gccstat.org

للاستفسارات وللمزيد من المعلومات حول الأمور اللوجستية، يرجى التواصل مع :

الفاضل/ ثاني الهادي - رئيس قسم المراسم

رقم النقال: +96899100011

البريد الإلكتروني talhadi@gccstat.org

الفاضل/ عوض المرهون - أخصائي المراسم

رقم النقال: +96898544445

البريد الإلكتروني aalmarhoon@gccstat.org

والله ولي التوفيق...

أجندة ورشة العمل الإقليمية حول تنفيذ التصنيف الخليجي للأنشطة الاقتصادية في السجلات الإدارية والإنتاج الإحصائي: القضايا والتحديات

اليوم الأول: 13 أكتوبر 2019م

من	إلى	المحاضر	الموضوع
08.30	09.00		تسجيل المشاركين
09.30	09.00		الجلسة الافتتاحية (1)
			كلمة المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
			الجلسة (2) مقدمة
09.30	10.00	أ. فوزي الطرخاني	الخطة الاستراتيجية للعمل الإحصائي المشترك (2015-2020م)
10.00	11.00	أ. فوزي الطرخاني	تحديات تنفيذ التصنيف الجديد للأنشطة الاقتصادية في السجلات الإدارية والإنتاج الإحصائي
11.00	11.15		استراحة قهوة
			الجلسة (3) تطوير وتنفيذ التصنيف الوطني للأنشطة الاقتصادية في السجلات الإدارية
11.15	12.00		تجربة المملكة العربية السعودية
12.00	12.45		تجربة سلطنة عُمان
12.45	01.30		صلاة الظهر
			الجلسة (4): تنفيذ التصنيف الخليجي للأنشطة الاقتصادية في السجلات الإدارية
01.30	02.30	الدول الأعضاء	تجارب الدول
02.30	03.00		مناقشة عامة
			الغداء

اليوم الثاني: 14 أكتوبر 2019م

من	إلى	المحاضر	الموضوع
09.00	10.00	أ. فوزي الطرخاني	الجلسة (5) تنفيذ التصنيف الوطني للأنشطة الاقتصادية في الإنتاج الإحصائي
			عرض حول مراحل وتنفيذ التصنيف الوطني للأنشطة الاقتصادية في الإنتاج الإحصائي
10.00	11.00	الدول الأعضاء	تجارب الدول
11.00	11.30		استراحة قهوة
			الجلسة (6) تنفيذ التصنيف الوطني للأنشطة الاقتصادية في الإنتاج الإحصائي
11.30	12.30	الدول الأعضاء	تجارب الدول
12.30	01.00		صلاة الظهر
			الجلسة (8):
01.00	02.00		التوصيات ومناقشة عامة
02.00	02.30		ختام الورشة
02.30			الغداء